مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

أثر القروض المصرفية الممنوحة في النمو الاقتصادي الليبي
دراسة قياسية للفترة (1990-2017)

*إبراهيم احمد محمد باب الله[1]
[1]قسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والمحاسبة – جامعة فزان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة دراسة أثر التغير في الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية على التغيير في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية خلال الفترة من (1990 – 2017) في ليبيا,حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن استخدام المنهج الاحصائي لتحديد العلاقة بين متغيري الدراسة وللتأكد من صحة فرضية الدراسة باستخدام بيانات سلسلة زمنية محددة استخدام التحليل الإحصائي الانحدار, حيث تم استخدام تحليل الارتباط لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة , وقد أوضحت النتائج القياسية علي التوالي : فترة الدراسة كاملة (1990-2017) وجود علاقة طردية موجبة ,الفترة من (1990-2000) العلاقة قوية جداً وموجبة , الفترة من (2001-2011) العلاقة قوية وموجبة وطردية , الفترة من (2012-2017) العلاقة عكسية , ولاختبار فرضية الدراسة (تحليل الانحدار) تبين أن قيمة Sig هي (0.015) وهي أقل من (0.05)، ما يعني رفض فرض العدم الذي ينص على " القروض المصرفية الممنوحة لا تؤثر ولا تسهم في نمو الاقتصاد الليبي." وقبول الفرض البديل الذي ينص على " القروض المصرفية الممنوحة تؤثر وتساهم في نمو الاقتصادي الليبي." واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات يمكن الاستفادة منها في دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية , الناتج المحلي الإجمالي , النمو الاقتصادي.

The impact of the contribution of bank loans granted to the Libyan economic growth (2017-1990) Standard study for the period

*Ibrahim Ahmed Muhammad Bab Allah[1]
Department of Finance and Banking - Faculty of Economics and Accounting - Fezzan [1] University

Abstract:

This study aimed to study the impact of the change in bank credit granted by commercial banks on the change in GDP as a measure of economic development during the period from (1990 – 2017) in Libya. Where the descriptive analytical method was used as well as the statistical method was used to determine the relationship between the two study variables and to verify the validity of the study hypothesis using specific time series data using regression statistical analysis, Where correlation analysis was used to find out the correlation between the two study variables, and the standard results were shown respectively, The entire study period (1990-2017) the existence of a positive positive relationship, The period from (1990-2000) the relationship is very strong and positive The period from (2001-2011) the relationship is strong, positive and positive,, The period from (2012-2017) the relationship is inverse, To test the hypothesis of the study (regression analysis), it was found that the value

*مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني IBR.BAABALLAH@fezzanu.edu.ly تاريخ استلام البحث 14 ديسمبر2023 استلام رد المحكمين 6 مارس 2023 - تم قبوله 10 أبريل 2023

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

of Sig is (0.015), which is less than (0.05) This means rejecting the imposition of nothingness, which states that "bank loans granted do not affect or contribute to the growth of the Libyan economy.", Accept the alternative hypothesis that "bank loans granted affect and contribute to the growth of the Libyan economy." The study concluded with a set of recommendations that can be used in the role of commercial banks in the development of the Libyan economy

Keywords: bank loans, economic growth, gross domestic product,

1- المقدمة:

تعد المصارف التجارية في أي مجتمع اقتصادي شريكا مهما في التطور والنمو والتنمية، من خلال توفيرها للسيولة اللازمة، ودعمها للمشروعات الإنمائية والتجارية والاقتصادية، إضافة إلى تقديمها لقروض تخدم أهداف شرائح المجتمع الاقتصادي والتجاري، أو الاستهلاكي، كما أنها تعد إحدى أهم مؤسسات الجهاز المصرفي وعادة ما تصنف مؤسسات قبول الودائع، وعلى العموم فإن وجود نظام مصرفي يمكن الاعتماد عليه لا يزال مطلبا ملحا وحيويا بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في مجالات الوساطة المالية ، وتحويل الاستحقاقات ، وتسوية المدفوعات وتخصيص الائتمان ومن المتعارف عليه أن دور النظام المصرفي في أي اقتصاد هو توفير ميكانيكية لتحويل مدخرات الجمهور إلى استثمارات في الآلات والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات، حيث تقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو ، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي هو الهدف الأسمى لأية سياسة اقتصادية، ولهذا اعتبرت الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة ، وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه في الوساطة بين أماكن الفائض والعجز في الاقتصاد القومي وتسهيل عمليات الدفع وخزن القيمة الشرائية للنقود على شكل أصول مختلفة وتوفير الحماية من المخاطر من خلال أدوات متعددة.

منذ عام 1999 بدأ مصرف ليبيا المركزي استراتيجيه إعادة هيكلة وتطوير وتحديث القطاع المصرفي في ليبيا والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات إلى مستوى المصارف العالمية، لتحقيق رؤية المصرف المركزي والتوجهات السياسية والاقتصادية التي بدأت منذ صدور حزمة من القوانين التي تركز جميعها على تحقيق هذه الأهداف ومنها القانون رقم (1)لسنة 2005 بشأن المصارف، حيث تضمنت السياسات الجديدة إعادة هيكلة المصارف التجارية ووضع برنامج شامل لتحديث وتحسين الأداء الحالي لهذه المصارف لتحقق النجاحات في سوق أكثر تحررا وتنافسية. إن المتتبع للمصارف التجارية يدرك بأن هذه المصارف تواجه تحديات كبيرة لمواكبة هذه المرحلة خاصة بعد أن بدأ فعلا الانفتاح التدريجي للقطاع المصرفي أمام المؤسسات الدولية ودخول شركاء جدد مثل المصرف الأوروبي(Paribas BNP) (الفائز كشريك استراتيجي لمصرف الصحاري في عام2007، والبنك العربي في الأردن الفائز كشريك لمصرف الوحدة مما تجعلها مطالبة بمواكبة الحداثة والتطور والمنافسة في الصناعة المصرفية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل وتقييم واقع المصارف التجارية في ليبيا ومعرفة دورها في تنمية الاقتصاد الليبي والخروج بتوصيات للوقوف على الصعوبات التي تواجهها ومعالجتها، ووضع الحلول المناسبة لها.

2- مشكلة الدراسة: -

تعد المصارف التجارية من اهم الموسسات المالية التي تسهم في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة وعلي الرغم من القروض التي تمنحها لاتزال مساهمتها في النمو الاقتصادي غير واضحة, فقد سجل الائتمان المصرفي

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الممنوح من قبل البنوك العاملة في ليبيا نموا حيث نمت خلال الفترة (2008_الربع الثاني 2016) بمبلغ 7.7 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب 10% وتجدر الإشارة إلي ان نسبة القروض والتسهيلات إلي إجمالي الأصول لم تتجاوز 22.4% خلال الفترة من 2008–2016 وهي نسبة منخفضة جدا وتدل علي توجه المصارف الي التوظيف في مجالات اخري غير القروض والتسهيلات (مصرف ليبيا المركزي,تطور أهم البيانات والموشرات المالية (2008–2016) ومن هنا جاءت الدراسة للاجابة علي التساؤل التالي:

مامدي مساهمة القروض المصرفية في دعم النمو الاقتصادي في ليبيا.

3– أهمية الدراسة: –

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها مسالة اقتصادية مهمة وهي دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي، وذلك من أجل الاسهام في وضع إستراتيجية إعادة هيكلة هذه المصارف وإيجاد البيئة المناسبة لها حتى تقوم بدورها التنموي في الاقتصاد الوطني.

4– أهداف الدراسة: –

1.4. معرفة مدى تطور الاقتصاد أو النمو الاقتصادي من خلال تطور المصارف التجارية الليبية.

2.4. معرفة ما مدي تجاوب الناتج المحلي الإجمالي مع حجم القروض الممنوحة في ليبيا.

3.4. قياس اثر القروض الممنوحة على الناتج المحلي الاجمالي.

5– فرضيات الدراسة: –

من الإشكالية المطروحة أعلاه يمكن استخلاص الفرضيات التالية:

1.5. القروض المصرفية الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا.

2.5. وجود اثر لا إسهام القروض المصرفية في النمو الاقتصادي في ليبيا.

6– منهجية الدراسة: –

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء ألاستنتاجي **لاختبار فرضيات الدراسة.**

7– حدود الدراسة: –

1.7. الحدود الزمنية: – تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة مابين (1990– 2017) , علما بان أخر سنة نشرت في قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزي عن الناتج المحلي الإجمالي هي 2017.

2.7. الحدود الموضوعية: المصارف التجارية الليبية.

8- الدراسات السابقة: –

1.8.دراسة دحمان وكروش, تاثير القروض الموجهة للاقتصاد علي النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر مابين 1970–2018 , هدفت إلي دراسة العلاقة مابين القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الوطني والقروض البنكية الموجهة للاقتصاد الخاص وتأثيرها علي نموالناتج المحلي الخام في الجزائر , حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى , وتوصلت الدراسة إلي قبول النموذج المقدر بصفة عامة , وان تأثير القروض الموجهة لتمويل

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الاقتصاد ككل سلبي علي نمو الناتج المحلي الخام , أما القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص فقد كان لها تأثير ايجابي ودال إحصائيا علي نمو الناتج المحلي الخام بسبب توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق .

2.8.دراسة محمد خروبي 2019: تحليل اثر القروض الموجهة إلي الاقتصاد علي تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر , هدفت إلي تحليل اثر القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد علي التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة بين 2011–2016, باستخدام بيانات بنك الجزائر المركزي ومعالجتها من خلال ثلاث نماذج للانحدار الخطي البسيط ببرنامج SPSS , حيث توصلت الدراسة إلي فشل القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد في تحقيق التنمية بالمستوى المطلوب علي الرغم من مساهمتها في تعزيز دور القطاعات الإنتاجية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي .

3.8. دراسة باصالحي وبن جابر 2020 , أثر التمويل المصرفي علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 , وقد اعتمدت على منهج الحدود للتكامل المشترك ARDLوأشارت الدراسة إلى أن كل من الانفتاح التجاري والائتمان الخاص ومعدل التضخم لهم اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل واثر سلبي في المدى القصير ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عرض النقود نحو النمو الاقتصادي ونسبة تصحيح الخطأ المقدرة 86.65 % على سرعة التكيف نحو التوازن علي المدى الطويل.

4.8. دراسة ابراهيم ومحمد 2019 , اثر الإقراض المصرفي علي النمو الاقتصادي الفلسطيني: تحليل اقتصادي قياسي لبيانات السلاسل الزمنية , اجري التحليل باستخدام التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج الانحدار التلقائي وتصحيح الخطأ , وغرانجر لاختبار سببية المتغيرات وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات وان هناك علاقة سببية لحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلي الإقراض المصرفي.

5.8. دراسة عثماني 2022: البنوك على النمو الاقتصادي والتضخم , هدفت إلي دراسة انعكاس التوزيع الهيكلي للقروض المصرفية من حيث الوقت علي النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر للفترة 1990–2019. من خلال بناء أنموذج معياري تم تقديره وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي , واستخدام نموذج جرا نجر لاختبار السببية وخلصت الدراسة الي ان القروض المصرفية قصيرة الاجل أثبتت مساهمتها في النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في حين إن القروض الطويلة الأجل لا تؤثر على النمو الاقتصادي وفيما يتعلق بالتضخم فأثبتت الدراسة العلاقة السلبية بين القروض القصيرة الأجل والتضخم وان القروض المصرفية طويلة الأجل لا تسبب النمو الاقتصادي على المدى القصير.

6.8. دراسة البرت هنري 2022 , دور التمويل المصرفي في النمو الاقتصادي والنتائج البيئية لإفريقيا جنوب الصحراء , استخدمت نماذج الانحدار الكمي ونماذج الانحدار الذاتي للتحقق من تأثير التمويل المصرفي علي النمو الاقتصادي وتوصلت إلى أن التمويل المصرفي له تأثير على النمو الاقتصادي , ونتائج الاستجابة الاندفاعية إن دور التمويل المصرفي في تحديات النمو والبيئة يختلف من حيث الحجم والمرونة عبر المناطق الفرعية خلال فترة الدراسة.

9. التأصيل النظري للقروض المصرفية والنمو الاقتصادي: قبل قياس العلاقة الرابطة بين الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بهما.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

1.9: الإطار النظري للقروض المصرفية:

1.1.9. مفهوم القروض المصرفية:

لعل الفهم اللغوي لكلمة الائتمان (القرض) هو المدخل الصحيح للتعرف على العملية الائتمانية فكلمة الائتمان مصدرها ائتمان وائتمان مصدرها امن أي اطمأن أساس الائتمان هو الاطمئنان من طرف المقرض لسلامة نوايا المقترض وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

وكلمة قرض جاءت من المصطلح اللاتيني Credo بمعني يثق وفي اللغة الانجليزية Creditبمعني ائتمان , اعتماد , قرض , تسليف ..... الخ (شاكر القزيني 1992, ص90)

وتتكون القروض المصرفية من أربع عناصر وهي: علاقة مديونية , وجود الدين , الأجل والمخاطرة (نجيب 2001 , ص 100) , ومما تجدر الإشارة إليه أن القروض المصرفية تصبو الي تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي: (فهيم 2012 , ص45)

1.1.9. يسمح بتركز رؤوس الأموال.

2.1.9. يسمح بالاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح.

3.1.9. يقوم بتنشيط وتفعيل الإنتاج.

4.1.9. يشجع علي تكزين كبير من المدخرات بضمان مقابل مجز بها.

2.1.9. الأهمية الاقتصادية للقرض:

يؤدي القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلى جانب دوره في خلق النقود وهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة استغلال الاموال في الإنتاج والتوزيع، ولتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلي النقاط الأساسية التالية ☹ (فهيم 2012, ص51)

1.2.1.9. تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.

2.2.1.9. منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه, ورخاء المجتمع الذي تخدمه.

3.2.1.9. وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

4.2.1.9. المحافظة على قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.

5.2.1.9. القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك.

6.2.1.9. يمكن أيضا من الحصول على الفوائد للبنك اثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده..

7.2.1.9. يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر, وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.

8.2.1.9. ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات, التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك ,وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

9.2.1.9. تؤدي القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات, فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية دفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة, والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

.3.1.9. عمليات ومعايير منح القروض :(رمازنية سفيان ,2018. ص 64)

1.3.1.9.سياسة الإقراض

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات ,والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصلات القروض ,وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها, وبناءا على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة, وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية ,المعنية بنشاط الإقراض.

2.3.1.9.مكونات سياسة الإقراض:

تشمل سياسة الإقراض المكونات التالية:

أولا: تحديد الحجم الإجمالي للقروض: ويقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك إن يمنحها لعملائه ككل ,و كذلك إجمالي القروض التي يمكن إن يمنحها للعميل الواحد, و عادة ما تتقيد البنوك التجارية في هذا المجال بالتعليمات و كذا القواعد التي يضعها البنك المركزي.

ثانيا: تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: و يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الإقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل, في مقدمتها حجم الموارد المناخية و المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة, فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة و حاجة كل منها للقروض, و يضاف إلى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض و الرقابة عليها.

ثالثا: تحديد أنواع القروض: يمكن تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها ,و ترجع أهمية تحديد أنواع القروض الممنوحة إلى الارتباط المزدوج بين نوع القرض و طبيعة كل من نشاط المقترض و نشاط البنك ,و هذا الأخير قد يكون مقيدا كليا أو جزئيا بالقوانين السارية في الدولة ,و التعليمات التي تصدرها السلطات النقدية ,و من ناحية أخرى فان طبيعة مصادر الأموال في البنك و خاصة الودائع يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها.

رابعا: تحديد سلطات منح القروض: بتم وضع حد معين للمبالغ التي يكون لكل من المسئولين عن الإقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة, و في هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من البنوك.

ا– البنوك ذات الوحدة الواحدة: في هذا النوع من البنوك فان الذي يباشر عملية الإقراض للعملاء هو الموظف المختص بالقروض ,و الذي يكون مقيدا لحد معين بقيمة القرض التي لا يمكن تجاوزها, و القروض التي تزيد عن هذا الحد يملك سلطة الموافقة عليها كبار الموظفين المعنيين بالإقراض, و ذلك في حدود مبلغ معين أيضا و ما يزيد عن ذلك تتولى لجنة القروض أمر البث فيه.

ب–البنوك ذات الفروع : و في هذا النوع من البنوك تتدرج سلطة منح القروض من رئيس مجلس الإدارة إلى مدير الائتمان إلى مدير الفرع, أي وجود قدر من اللامركزية و بالتالي يكون لكل مدير فرع حد معين لمبلغ القرض الذي يمكن

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

إن يوافق عليه, وما يزيد عن هذا الحد يرفع إلى المركز الرئيسي سواء كان المختص بالموافقة مدير عام للائتمان أم لجنة القروض ,أم رئيس مجلس الإدارة.

خامسا: تحديد سعر الفائدة على القرض: يحظى تحديد سعر الفائدة على القرض باهتمام كبير , و تتأثر أسعار الفائدة بعوامل كثيرة منها: أسعار الفائدة السائدة في السوق, و درجة المنافسة بين البنوك ,و حجم الطلب على القروض.

و عندما يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها ,فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يحدد نسبة عينيه لسعر الفائدة على القروض.و لكن قد يكتفي بتحديد أساس حساب هذا السعر, و بعبارة أخرى فان البنك قد يضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي, بالإضافة إلى سعر الفائدة على الودائع بحيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض, أو نوعية العميل المقترض.

سادسا: تحديد استحقاق القرض: أي يقوم البنك بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن إن يمنحه من قروض, و التي قد تتراوح من ليلة واحدة إلى عدة سنوات مع مراعاة انه كلما زاد اجل استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده. ووضع إطار استحقاق القروض يعني تحديد ما هو المقصود بالأجل القصير والمتوسط والطويل, وهنا تختلف الآجال من بنك لآخر.

مع الملاحظة انه كلما زاد حجم الأموال المملوكة ,وزادت نسبتها إلى الودائع كلما كانت البنوك أكثر قدرة على منح قروض متوسطة وطويلة الأجل والعكس صحيح. وكلما زادت نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع وقلت درجة تقلب الودائع ككل, كلما كانت البنوك أكثر قدرة على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل والعكس صحيح.

سابعا: تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها ,والتي تتوقف على الظروف المحيطة وعادة ما تختلف من وقت لأخر وفقا لمدى قبولها في السوق, كما يحدد البنك أيضا هامش الأمان بالنسبة للأصول المقدمة للضمان. فبالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فان البنك يحدد صفات طالب القرض في إن يكون شاغلا لوظيفة لعدد معين من السنوات ,و لديه دخل ثابت, كما يكون منتظما في سداد القروض السابقة ,و بالنسبة للبضائع يحدد البنك صفات البضائع المرهونة و أماكن وجودها و هامش الضمان المطلوب.

ثامنا: مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسات الإقراض لدى بعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها, بغض النظر عن ماهية هذه المجالات و الحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات , أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية. فقد تقرر إدارة البنك منع الإقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات ,أو في مجال صناعة الأسلحة أو السجائر.

تاسعا: متابعة القرض: ينبغي إن تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض, وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة بهدف اكتشاف مشاكل تحصيل القروض من العملاء.

خاصة و إن مشكلة القروض المتعثرة تواجه كل بنك من البنوك, و مما لاشك فيه إن وجود سياسة محددة و نظام محكم لمراقبة القروض يخفف إلى درجة كبيرة من نسبة القروض الهالكة, كما انه يمكن اكتشاف القروض المتعثرة في وقت مبكر مما يسمح بمعالجة الوضع قبل استفحاله.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2.9: الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

1.2.9. المقصود بالنمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة في الدخل الحقيقي وهي زيادة تراكمية تظل فترة طويلة. بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة السكان مع توافر كل الخدمات والموارد. يوجد تعريفات أخرى للنمو الاقتصادي حيث أنه ارتفاع متوسط الدخل للفرد خلال مدة معينة. بجانب زيادة أخرى في كمية السلع والخدمات باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي رأس المال والعمل والأرض. النمو الاقتصادي هو زيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات. النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة الاستثمار من خلال رؤوس الأموال التي تعمل على تطوير الإنتاج. مما يزيد من فرص استخدام الموارد الاقتصادية بشكل سليم عن طريق تعزيز عملية الإنتاج مما يزيد من رفع مستوى الدخل. شاهد أيضًا: النظام الاقتصادي الرأسمالي وتطوره (مرادسي، حمزة، (2017) ,ص 22).

2.2.9. أهمية التنمية الاقتصادية: يعد النمو الاقتصادي من أهم السبل التي تساعد الأفراد على التخلص من الفقرفي أي مجتمع او أي دولة حتى يعيش في مستوى معيشة أفضل مع زيادة في الدخل، فيوجد بعض الأهداف المختلفة للتنمية الاقتصادية وهي كالاتي ☹ (مرادسي، حمزة، (2017) , ص98)

1.2.2.9إعادة تشكيل المجتمع يساعد النمو الاقتصادي على جعل الفرد يعيش في مستوى أفضل سواء اجتماعياً أو اقتصادياً بعد قيامهم بعملية توزيع الدخل، حيث كلما زاد مقياس توزيع الدخل كلما قل مستوى الفقر.

2.2.2.9. تقليل مستوى الفقر يساعد النمو الاقتصادي على تقليل مستوى الفقر مع زيادة في دخل الأفراد بشكل سريع.

3.2.2.9. تطوير الصحة والتعليم كلما ارتفع مستوى الدخل للأفراد نتيجة النمو الاقتصادي أدى إلى وجود خدمات كثيرة مقدمة للأفراد منها الخدمات الصحية والاجتماعية بجانب التأثير على التعليم، حيث ازداد عدد الأشخاص الملتحقين بالمدارس.

4.2.2.9. دفع التقدم البشري عند زيادة النمو الاقتصادي مما زاد في إيجاد فرص معيشية أفضل، حيث يعيش الفرد في مستوى صحي واجتماعي والحصول على التعليم.

5.2.2.9. زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الاستثمار من خلال الإنفاق الحكومي وتحقيق عوائد مستقبلية. خلق فرص عمل عندما يزداد النمو الاقتصادي تزداد فرص الاستثمار مما يزيد الطلب على الأيدي العاملة مما يحد من البطالة.

3.2.9. .ايجابيات النمو الاقتصادي:

1.3.2.9يساعد النمو الاقتصادي على الارتقاء بمعيشة الفرد وزيادة متوسط الدخل.

2.3.2.9 زيادة فرص حماية البيئة من خلال تطوير الخدمات والبنية التحتية.

3.3.2.9 تقليل نسب الوفيات عن طريق توفير الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض التي تحتاج إلى العناية الطبية.

4.3.2.9 زيادة نسبة الأرباح نتيجة زيادة الاستثمار، مما يزيد من التنافس بين المنشأة.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

10.قياس اثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي:

1.10.الطريقة والأدوات:

متغيرات الدراسة: تم اختيار متغيرات الدراسة بناءا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وتم اختيار متغيرات الدراسة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي: هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما,خلال فترة زمنية معينة مقدرة بالأسعار الثابتة وهو يعتبر مؤشر للنمو الاقتصادي , كمتغير تابع.

القروض المصرفية: هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يمكن تزويد الإفراد والموسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها ,كمتغير مستقل.

وقد تم جمع بيانات متغيرات الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات (الإحصائيات) مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة

2.10مواصفات النموذج: .

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء ألاستنتاجي وذلك على النحو التالي:

1.2.10.الإحصاء الوصفي:

تم استخدام الإحصاء الوصفي في الدراسة لتحليل البيانات، وذلك لإظهار الاتجاهات العامة للإجابات، واستخدم في ذلك البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، وتضمن هذا التحليل عدد من أساليب التحليل الوصفي من أهمها ما يلي:

2.2.10.معامل الارتباط بيرسون:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون "Pearson" لإيجاد ومعرفة مدى قوة العلاقة بين المتغيرات، وبيان ما إذا كانت هذه العلاقة ذات اثر معنوي ام لا. فمعامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation يشير إلى مدى قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرين محل الدراسة وتتراوح قيمة هذا المعامل بين (1) و (−1)، فإذا كان المعدل أكبر من (0) كانت العلاقة طردية وتزداد قوتها كلما اقتربنا من (1)، وإذا كان المعدل أصغر من (0) كانت العلاقة عكسية وتزداد قوتها كلما اقتربنا من (−1) سالب واحد، وتكون هذه العلاقة ذات مستوى معنوية إذا كانت قيمة (Sig.) أقل من أو تساوي (0.05).

3.10.تحليل البيانات ونتائج الدراسة:

1.3.10.التحليل الوصفي للبيانات:

يتضمن هذا الفرع من الدراسة تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1)، لمعرفة العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، والقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية وذلك في قسمين رئيسيين على النحو التالي:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

جدول 1:
الناتج المحلى الإجمالى والقروض الممنوحة من المصارف التجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو%	القروض الممنوحة من المصارف التجارية	معدل النمو %
1990	10,354.0	---	3,112.8	----
1991	10,924.6	5.51	4,271.6	37.2
1992	11,555.9	5.78	4,190.4	-1.90
1993	11,511.9	-0.38	4,245.7	1.31
1994	12,146.5	5.51	4,045.2	-4.7
1995	13,387.2	10.2	4,550.1	12.5
1996	15,162.7	13.3	5,196.8	14.2
1997	16,700.8	10.14	5,743.8	10.5
1998	15,655.6	-6.3	5,928.3	3.2
1999	17,185.4	9.8	6,281.3	6
2000	22,016.6	28.1	5,584.0	-11.1
2001	21,926.7	-0.40	6,775.1	21.3
2002	30,389.8	38.6	6,357.8	-6.2
2003	37,423.4	23.1	6,775.1	6.7
2004	48,159.0	28.7	6,510.3	-4
2005	66,618.6	38.3	6,166.6	-5.3
2006	79,029.9	18.6	7,067.1	14.6
2007	92,693.6	17.3	8,191.3	16
2008	116,639.6	26	10,544.8	28.7
2009	86,288.9	-26	11,812.6	12
2010	102,538.2	19	13,044.6	10.4
2011	47,549.5	-53.6	12,786.5	-2
2012	113,491.0	138.7	15,899.5	24.3
2013	63,191.3	-44.3	18,232.3	14.7
2014	40,379.2	-36.1	19,960.0	9.5
2015	34,726.5	-14	20,212.8	1.3
2016	41,403.0	19.2	18,770.3	-7.1
2017	42,699.0	3.1	17,446.6	-7.05

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والنشرات الإحصائية (سنوات مختلفة) لمصرف ليبيا المركزي

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2.3.10.العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية للفترة ككل:

يتضمن هذا القسم تحليل البيانات الواردة في الجدول من بداية سنة 1990 إلى نهاية سنة 2017 كفترة واحدة دون تقسيم، وباستخدام معامل الارتباط Personتم الوصول إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (2) كمل يلي:

جدول (2):

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية للفترة (1990-2017)

البيان		الناتج المحلي الإجمالي	القروض الممنوحة من المصارف التجارية
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	.454*
	Sig. (2-tailed)		.015
	N	28	28
القروض الممنوحة من المصارف التجارية	Pearson Correlation	.454*	1
	Sig. (2-tailed)	.015	
	N	28	28

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن معامل بيرسون بلغ (0.454) موجب وهذا دليل على وجود علاقة قوية موجبة طردية بين كل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة عن طريق المصارف التجارية، وهذا يعكس الدور الذي تؤديه المصارف في الاقتصاد المحلي، ومع أن هذه العلاقة واضحة وذات دلالة إحصائية إلا أن التحليل يشوبه كثير من الغموض وذلك لطول الفترة التي تمتد إلى 28 سنة، عليه لا بد من تقسيم هذه الفترة الطويلة إلى فترات اقصر، لبيان تفاصيل العلاقة خلال هذه المدة الطويلة.

عليه سيتم تقسم الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2017 إلى ثلاث فترات مختلفة، من سنة 1990 إلى سنة 2000، ومن سنة 2001 إلى سنة 2011، ومن سنة 2012 إلى سنة 2017 م لغرض الوصول إلى تفاصيل أكثر حول العلاقة الموجبة بين متغيري الدراسة.

3.3.10.العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية عن الفترة من سنة 1990 إلي سنة 2000 م:

تم تحليل البيانات الواردة وباستخدام معامل الارتباط Personتم الوصول إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (3) كمل يلي:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

جدول رقم (3)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية للفترة (1990-2000)

البيان		الناتج المحلي الإجمالي	القروض الممنوحة من المصارف التجارية
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	.814**
	Sig. (2-tailed)		.002
	N	11	11
القروض الممنوحة من المصارف التجارية	Pearson Correlation	.814**	1
	Sig. (2-tailed)	.002	
	N	11	11

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن معامل بيرسون بلغ (0.814) موجب وقريب جدا من الواحد الصحيح، وهذه دليل على وجود علاقة قوية جداً وموجبة وطردية بين كل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقروض. الممنوحة عن طريق المصارف التجارية، خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2000 م، وهذا يعكس الدور الكبير الذي أدته المصارف في الاقتصاد المحلي في تلك الحقبة.

4.3.10.العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية عن الفترة من سنة 2001 إلي سنة 2011 م:

تم تحليل البيانات الواردة وباستخدام معامل الارتباط Personتم الوصول إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) كما يلي:

جدول رقم (4)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية للفترة (2001-2011)

البيان		الناتج المحلي الإجمالي	القروض الممنوحة من المصارف التجارية
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	.539
	Sig. (2-tailed)		.087
	N	11	11
القروض الممنوحة من المصارف التجارية	Pearson Correlation	.539	1
	Sig. (2-tailed)	.087	
	N	11	11

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن معامل بيرسون بلغ (0.539) موجب، وهدا دليل على وجود علاقة قوية وموجبة وطردية بين كل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة عن طريق المصارف التجارية، خلال الفترة

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من سنة 2001 إلى سنة 2011 م، وهذا يعكس الدور الكبير الذي أدته المصارف في الاقتصاد المحلي في تلك الحقبة. غير أن معامل الارتباط أقل بكثير عن معامل الارتباط خلال الحقبة السابقة الأمر الذي يفتح باب التساؤل عن مسببات ذلك.

5.3.10.العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية عن الفترة من سنة 2012 إلي سنة 2017 م :

تم تحليل البيانات الواردة وباستخدام معامل الارتباط Personتم الوصول إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (5) كما يلي:

جدول رقم (5)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية للفترة (2012-2017)

البيان		الناتج المحلي الإجمالي	القروض الممنوحة من المصارف التجارية
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	-.833-*
	Sig. (2-tailed)		.039
	N	6	6
القروض الممنوحة من المصارف التجارية	Pearson Correlation	-.833-*	1
	Sig. (2-tailed)	.039	
	N	6	6

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن معامل بيرسون بلغ (-0.833) سالب، وهذه دليل على وجود علاقة عكسية بين كل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة عن طريق المصارف التجارية، خلال الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2017 م، بمعنى أنه ومع انخفاض الناتج المحلي للدولة إلا أن الإقراض يتجه إلى الارتفاع وبعد أن بدأ الناتج المحلي في التزايد مع نهاية الفترة بدأ الإقراض في الانخفاض، يتضح ذلك جليا من خلال الشكل رقم (1). وهو أمر يدعو للتساؤل عن الأسباب ولعل أبرز هذه الأسباب الظروف السياسية الغير المستقرة التي تمر بها البلد خلال الفترة المذكورة.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

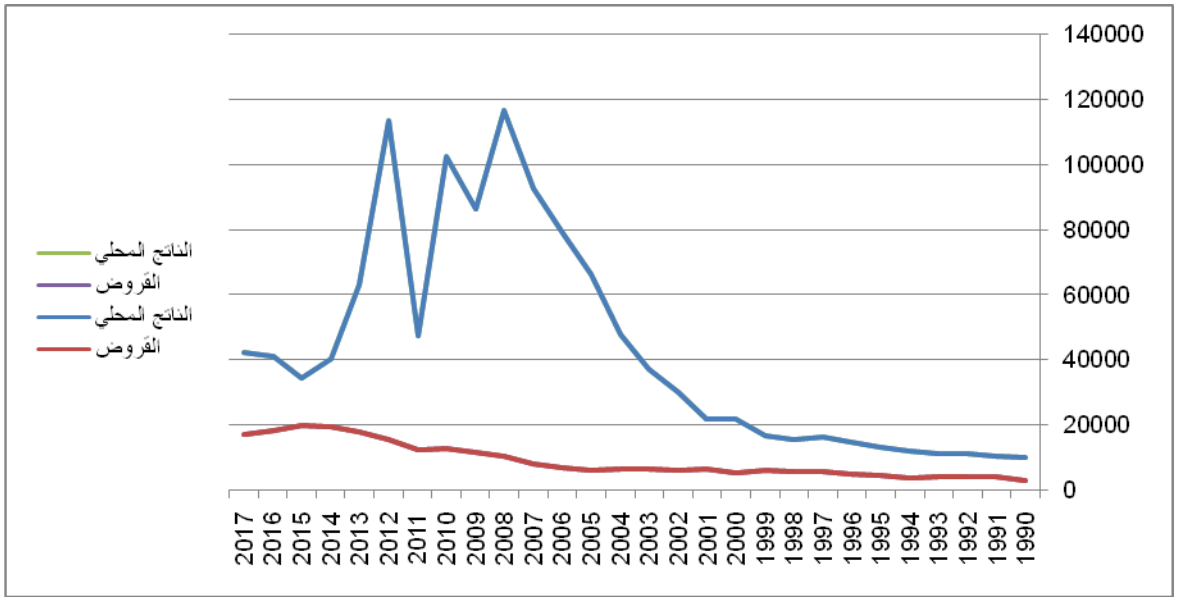

شكل رقم (1)

شكل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية

11.اختبار فرضية الدراسة:

النتائج السابقة تعكس وتوضح طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي من جهة والقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية من جهة أخرى، ولدراسة **أثر** مساهمة القروض المصرفية الممنوحة على الناتج المحلي الإجمالي لا بد من دراسة الانحدار البسيط وهو أسلوب إحصائي يستخدم لدراسة أثر أحد المتغيرين ويسمى المتغير المستقل على متغير تابع، ومن تم عرض نموذج الانحدار الخطي في شكل معادلة خطية من الدرجة الأولى، تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل كما يلي:

$$Y= b_0 + b_1X$$

ولاختبار فرضية الدراسة التي تنص على "**القروض المصرفية الممنوحة تؤثر وتسهم في نمو الاقتصادي الليبي**". لا بد من إعادة صياغتها بأسلوب إحصائي كما يلي:

فرض العدم H_0 : **القروض المصرفية الممنوحة لا تؤثر ولا تساهم في نمو الاقتصادي الليبي.**

فرض العدم H_1 : **القروض المصرفية الممنوحة تؤثر وتساهم في نمو الاقتصادي الليبي.**

وذلك لاختبار مدى وجود أثر ذى دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)، حيث يتم قبول فرض العدم "عدم وجود أثر بين المتغيرين" إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) (sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وترفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) (sig) أصغر من مستوى المعنوية (0.05). وذلك بالرجوع لنتائج تحليل الانحدار الخطي "ANOVA" الذي تم الحصول عليه من خلال برنامج SPSS في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

أثر القروض الممنوحة من المصارف التجارية على الناتج المحلي الإجمالي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6288889653.353	1	6288889653.353	6.749	.015[b]
	Residual	24227622597.524	26	931831638.366		
	Total	30516512250.877	27			

a. Dependent Variable: المحلي الناتج
b. Predictors: (Constant), القروض

من خلال الجدول السابق رقم (6) يتضح أن قيمة Sig هي (0.015) وهي أقل من (0.05)، ما يعني رفض فرض العدم الذي ينص على " **القروض المصرفية الممنوحة لا تؤثر ولا تسهم في النمو الاقتصادي الليبي.**" وتقبل الفرض البديل الذي ينص على " **القروض المصرفية الممنوحة تؤثر وتسهم في النمو الاقتصادي الليبي.**"

كما يمكن إيجاد معادلة الانحدار بين المتغير من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7)

أثر القروض الممنوحة من المصارف التجارية على الناتج المحلي الإجمالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	17955.997	11444.509		1.569	.129
	القروض	2.768	1.066	.454	2.598	.015

a. Dependent Variable: المحلي الناتج

معادلة الانحدار:

$$Y= 17955.997 + 2.768X$$

حيث y الناتج المحلي الإجمالي و X هو قيمة القروض الممنوحة من قبل المصارف.

12.النتائج

1.12 – وجود علاقة قوية موجبة طردية بين كل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة عن طريق المصارف التجارية للفترة من 1990–2017 وهذا يعكس الدور الذي تؤديه المصارف في الاقتصاد المحلي، ومع أن هذه العلاقة واضحة وذات دلالة إحصائية إلا أن التحليل يشوبه كثير من الغموض وذلك لطول الفترة التي تمتد إلى 28 سنة، عليه لا بد من تقسيم هذه الفترة الطويلة إلى فترات اقصر، لبيان تفاصيل العلاقة خلال هذه المدة الطويلة.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2.12- وجود علاقة قوية جداً وموجبة وطردية بين كل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقروض الممنوحة عن طريق المصارف التجارية، خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2000 م ، وهذا يعكس الدور الكبير الذي أدته المصارف في الاقتصاد المحلي في تلك الحقبة.

3.12 - وجود خلال الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2011 م ، وهذا يعكس الدور الكبير الذي أدته المصارف في الاقتصاد المحلي في تلك الحقبة. غير أن معامل الارتباط أقل بكثير من معامل الارتباط خلال الحقبة السابقة.

124. القروض المصرفية الممنوحة من قبل المصارف التجارية تعتبر من أهم المصادر وأكثر أسهاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, هذا ما كان واضحا وجليا من خلال رفض فرض العدم الذي ينص على " القروض المصرفية الممنوحة لا تؤثر ولا تساهم في النمو الاقتصادي الليبي." وقبول الفرض البديل الذي ينص على " القروض المصرفية الممنوحة تؤثر وتساهم في النمو الاقتصادي الليبي.

13.التوصيات:

1.13. تفعيل دور الائتمان المصرفي بشكل أكثر فاعلية , وذلك بتوسعة دائرة المقرضيين والمقترضين , ونشر وتعزيز ثقافة الوعي المصرفي بين إفراد المجتمع.

2.13. ترشيد منح القروض المصرفية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والفعالة لدعم التنوع الاقتصادي ,للمحاولة من الخروج من الاقتصاد ألريعي نحو اقتصاد أكثر تنوع وإنتاجية.

3.13. التوسع في انتشار المصارف الإسلامية وفتح نوافذ إسلامية في المصارف التجارية بما يسهم في جذب أكبر قدر من المدخرات.

4.13. تطوير الخدمات المصرفية والمنظومات المصرفية بما يتماشي مع رغبة المتعاملين لمواكبة مع ماهو منتهج في الدول المتقدمة , لكي لا تكون عائقاً إمام جذب الاستثمار الاجنبي.

5.13. تطوير العلاقات بين المصارف الوطنية والمصارف الأجنبية من اجل تبادل الخبرات والكفاءات.

14.المراجع:

1.14. نجيب ,نعمة الله (2001) , مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية , مصر , الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

2.14. شاكر القزويني (1992) , محاضرات في البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

3.14. فهيم ,تامر (2012) , ضمانات الائتمان المصرفي , (الطبعة الاولى) , مصر , دار النهضة العربية.

4.14. بريهي فارس (2016) ,قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقنصادي للفترة (1990-2014) ,مجلة الدنانير , العدد 9.

5.14. حياة وليزة (2019) , انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1990-2017) , مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN 2676-2013).

6.14. جيلالي وخليفة (2020) اثر القروض المصرفية على تحفيز النمو الاقتصادي للفترة (1990-2017) , مجلة الاقتصاد الجديد , العدد الاول.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

7.14. – مرادسي، حمزة، (2017), النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي.

8.14. عماري، زهير (2015) , أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للفترة (1980–2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02.

9.14. حجازي، وجدي حامد، (2014) , موسوعة الائتمان المصرفي – القروض المصرفية– البيئة المصرفية– ادارة المخاطر . أسباب الاقتراض – التحليل الائتماني –أشكال مؤسسات الأعمال , الطبعة الأولى, مصر، دار التعليم الجامعي

10.14. بوخدوني وساطور (2020) , مساهمة كل من قطاعي الصناعة والتعليم العالي من إجمالي الااستثمار الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي بالجزائر– دراسة قياسية للفترة (1990–2017) , مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد11، العدد1.

11.14. **رمازنية سفيان** ,2018 , عمليات البنوك , مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

12.14. تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي (2014.2016).